Governance in the Qur'an and Sunnah
EISSN: 2981-1783
Vol. 2 • No. 1 • Issue 2 • Spring 2024

# The Necessity of the Transcendental Government in the Works of Mulla Sadra and Imam Khomeini

Sharif Lakzaei[1]

Received: 2023/09/15 • Revised: 2023/11/10 • Accepted: 2023/12/20 • Published online: 2024/01/10

## Abstract

About the necessity and existence of the government, although there are different views among the thinkers, but most of the thinkers have decided on the necessity of the existence of the government in different ways. This necessity is also considered in the works and views of philosophers of transcendental wisdom, but regardless of what these philosophers have in common with other thinkers, most of the differences between these philosophers can be examined. The present article deals with the discussion about its dimensions and levels with the assumption that in the works of Mullah Sadra and Imam Khomeini, the necessity of the existence of the government has been emphasized and highlighted. Therefore, the present article believes that both thinkers emphasize the necessity of the government to maintain security. On the one hand, Imam Khomeini emphasizes more on justice and creating order in society and has mentioned the

1. Associate professor, Department of Political Philosophy, Research Center for Political Thought and Sciences, Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran. Sharif@isca.ac.ir.

* Lakzaei, SH. (2024). The Necessity of the Transcendental Government in the Works of Mulla Sadra and Imam Khomeini. *Journal of Governance in the Qur'an and Sunnah, 2*(2), pp. 168-193. https://doi.org/10.22081/jgq.2024.75858

©The author(s) **Type of article:** Research Article

concrete aspects of the debate. On the other hand, Mulla Sadra discussed the more important issue of the necessity of the government. The main idea is that based on the views of two thinkers, systems are drawn that include local and foreign political, cultural and economic areas, and create a comprehensive view in the discussion that helps us in drawing the special tasks of the government in the new era. The article deals with this issue through a descriptive and analytical method and with the approach of political philosophy.

**Keywords**
The necessity of government, transcendental government, transcendental political wisdom, Mullah Sadra, Imam Khomeini.

الحكمة في القرآن والسنة
EISSN: 2981-1783
المجلد ٢ ● العدد ١ ● الرقم المسلسل للعدد ٢ ● ربيع ٢٠٢٤

# ضرورة الحكومة المتعالية في تراث ملا صدرا والإمام الخميني رحمه الله

شريف لك زايي[١]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٣/٠٩/١٥ تاريخ التعديل: ٢٠٢٣/١١/١٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٢/٢٠ تاريخ الإصدار: ٢٠٢٤/٠١/١٠



## الملخص

رغم اختلاف الآراء حول ضرورة وجود الحكومة، إلّا أنّ معظم المفكرين بمختلف توجهاتهم الفكرية، يؤكدون على ضرورة الحكومة. ولم تخل الحكمة المتعالية كتيار فلسفي من هذه الفكرة وضرورة وجود الدولة. فقد أخذت حيزاً كبيراً من أعمال هؤلاء الفلاسفة. لكن بغض النظر عن القواسم المشتركة بين هؤلاء الحكماء والفلاسفة وبين المفكرين الأخرين، يجب تسليط الضوء على أوجه الفرق بين آراء هؤلاء المفكرين وغيرهم. تسعى هذه الدراسة وإنطلاقاً من قناعتها بوجود هذه الضرورة في تراث الملا صدرا والإمام الخميني الفكري، تسعى لدراسة أبعاد ومستويات الإعتقاد بهذه الضرورة. لهذا تقول هذه الدراسة أنّ كلا المفكرين كانا يؤكدان على ضرورة وجود الحكومة لضمان الأمن واستقرار المجتمع. فمن جانب كان الإمام الخميني يؤكد على ضرورة العدالة واستتباب الأمن في المجتمع الإسلامي، وتطرّق إلى أبعاد هذه الضرورة ضمن آراءه حول الحكومة، ومن جانب آخر، تناول الملاصدرا هذه الفكرة بشكل أكثر شمولاً وأسهب في بحثه حول مسئلة الحكومة. فالفكرة الأساسية تقول إنّ النظر إلى آراء هذين المفكرين، ترسم أمامنا منظومة تدور في فلكها مجالات حيوية مختلفة كالسياسة الداخلية والخارجية، والمجال الثقافي، والإقتصادي وغيرها

١. أستاذ مشارك في المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية؛ قم، إيران. sharif@isca.ac.ir

* لك زائي ، شريف. (٢٠٢٤). ضرورة الحكومة المتعالية في تراث ملاصدرا والإمام الخميني رحمه الله. مجلة الحوكمة في القرآن والسنة فصلية علمية، ٢(٢)، صص ١٦٨-١٩٣.
https://doi.org/10.22081/jgq.2024.75858

© المؤلفون ❋ نوع المقالة: مقالة بحثية ❋ الناشر: المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

وتقدّم نظرة شاملة لموضوع الحكومة، تساعدنا في رسم ملامح وظائف الدولة في العصر الحديث. وحاولت الدراسة النظر إلى الموضوع من منظور الفلسفي ودراسته من خلال الفلسفة السياسية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

**الكلمات المفتاحية**

ضرورة الحكومة، الحكومة المتعالية، الحكمة السياسية المتعالية، الملا صدرا، الإمام الخميني﵀.

## المقدمه

تسعى هذه الدراسة للتطرق إلى موضوع ضرورة الحكومة في تراث ملا صدرا والإمام الخميني الفكري. وافترض الباحث أن كلا المفكرين أكدا على ضرورة وجود الحكومة، لكي يتناول بعد ذلك أوجه الإختلاف بين المفكرين والمنطلق الذي انطلق كل منهما لبحث هذا المفهوم؟ فما هي الأدلة التي جاء بها كل منهما وما موقف الملا صدرا والإمام الخميني تجاه ضرورة الحكومة؟ افترض الباحث أن المفكرين، فضلاً عن تأكيدهم على النظرة السائدة حول ضرورة الحكومة ومن بينها ضرورة حفظ الأمن والإستقرار، كانت لكل منهما آراء أخرى في هذا الشأن. فمثلاً كان الإمام الخميني يرى أن العدالة والأمن من أبرز ضروريات تأسيس الحكومة، وتناول الضرورات الأخرى في هامش البحث وجعل الأبعاد الأخرى تبعاً لهذا البعد الأساسي. ومن جانب آخر يبدو أنّ الملا صدرا تطرّق إلى البحث بصورة أشمل وأكّد عليه بصورة مسهبة. أما الفكرة الأساسية هي أنّ نظرة كلا المفكرين تجاه ضرورة الحكومة ترسم أمامنا منظومة تحمل بين طياتها السياسة بشقيها الداخلي والخارجي، والثقافة، والإقتصاد وهي تقدم لنا نظرة شاملة في ما يتعلق بضرورة الحكومة؛ وهي جديرة بتقديم قراءة حديثة لوظائف الحكومة في العصر الحديث. ربما يمكن القول أنّ هذه المنظومة الفلسفية والتجربة المعاشة المتعلقة بمفهوم الدولة لكلا المفكرين البارزين في الحكمة المتعالية، لم تكن نظرة جزئية وعابرة، بل هي فكرة تضرب بجذورها عميقةً في صلب الفكر السياسي وتحديداً ضرورة الحكومة. وهذا لا يعني التدخل في كل شؤون حياة الفرد، وإنما معناه تبيين ضرورة وجود الحكومة في الحياة البشرية. ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ ما يُطرح حول مفهوم الحكومة في التراث الفكري لهذين المفكرين البارزين يختلف تماماً ما طُرح حول آراءهم في هذا الشأن. ولهذا يمكن أن نفسّر هذا الموقف بضرورة الحكومة المتعالية (الفاضلة والإسلامية)، والقول أنّ

المفكرين يؤكدان على ضرورة هذه الحكومة. وهذا ما لم يحظ باهتمام الباحثين في فلسفة الحكم وتسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء عليه.

### ١. التمهيد

لم تعد مسئلة ضرورة وجود الحكومة موضع اختلاف بين المفكرين، وإنما الإختلاف يكمن في نوعية الحكومة والتأكيد على ضرورتها. لكن مازالت تتصاعد بين الفيئة والأخرى أصوات تطالب بإلغاء مؤسسة الحكم وتزعم عدم ضرورة وجود مثل هذه المؤسسة أو على الأقل وضع حدود لها وتقليص دورها. لهذا لا يمكن الحديث عن ضرورة الحكومة بصورة مطلقة وإهمال الأصوات المخالفة أو أن نزعم بأنّ هذه القضية لم تعد موضع اختلاف. فعلى الأقل يمكن النظر إلى هذا الموضوع من منظور الفوضويين، والماركسيين الذين لا يؤمنون بضرورة هذه المؤسسة. فصحيح أنّ الحكومة مسؤولة ويجب عليها كمؤسسة القيام بمهامها التي تختلف من مدرسة فكرية إلى أخرى، وأن تحافظ على حقوق المواطنين وحرياتهم؛ لكن بشكل عام، قيامها بواجباتها ومسؤولياتها تخلق قيود وتحدّ من حرية الأفراد والجماعات، ولهذا بالتحديد عارضت بعض المدارس الفكرية وجودها وأنكرت ضرورتها. فهذه التيارات تدعي أنّ الحريات، والأخلاق، والقيم، والمساواة تتحقق فقط في ظل غياب الحكومة. بل تتجاوز ذلك لتدعي أنّ القيم العليا مثل الأخلاق، والحريات، والمساواة لا طريق لتحقيقها إلا بإلغاء مفهوم الحكومة وإجتثاثها من الساحة الإجتماعية. ونرى جذور هذه الأفكار في التراث الإسلامي وتحديداً في أفكار الخوارج الذين رفعوا القرآن على الرماح ورفعوا شعار «لا حكم إلا لله» في إشارة إلى الآية الكريمة «إن الحكم إلا لله»، زاعمين عدم ضرورة الحكم في الإسلام. يبدو أن هذه الجماعة كانت تنظر إلى مجتمع العرب قبل الإسلام وغياب الحكومة في ذلك المجتمع. وقد يعود سبب طرح مثل هذه المزاعم إلى الظلم والإضطهاد الذي عانى منه

المجتمع الإسلامي بعد وفاة الرسول والتمييز بين الجماعات الإسلامية وما شهدته الساحة الإسلامية من حروب داخلية وشقاق بين المسلمين، كل ذلك دفع بهذه الجماعة للمطالبة بإلغاء الحكومة ونفي ضرورة وجود الدولة، لتقليص دور هذه الحكومات التي حادت عن طريق الحق والتخفيف من حدّة الجور والعسف الذي مارسته بعد وفاة الرسولﷺ. ولكن كما سبق القول غياب الحكومة ومؤسسة الدولة بشكل عام كان السبب الأساس في ظهور هذه الأصوات آنذاك.

### ٢. خلفية البحث



حسب البحث الذي أجراه مؤلف المقالة، لم تجر حتى الآن دراسة مستقلة حول آراء صدر المتألهين الشيرازي وآراء الإمام الخميني حول ضرورة الحكومة. وعلى الرغم من أنّ كاتب المقال مختص في مجال الفلسفة السياسة للفيلسوف صدر المتألهين، بيد أنّه لم يجد مقالاً أو كتاباً حول هذا الموضوع. وهذا القول يختلف بعض الشيء حول آراء الإمام الخميني بسبب نوع إهتمام الإمام الخميني بمفهوم الحكومة. ففي بعض البحوث المنشورة أشير بصورة عابرة إلى آراء الإمام حول ضرورة الحكومة وهي آراء تختلف عن هدف هذه المقالة لأنّها تركز على الفلسفة السياسية. لهذا الجديد الذي أتت به المقالة هو النظر إلى هذه الأفكار باعتبارها منظومة متناسقة تعتني ببحث ضرورة الحكومة في آراء المفكرين الملا صدرا والإمام الخميني رحمه الله.

### ٣. آراء صدرالمتألهين الشيرازي

آراء الملاصدرا حول ضرورة الحكومة من منظور شمولها على ضرورة الحكومة تستحق البحث والنقاش. فقد تطرق الملا صدرا في المشهد الخامس من رسالة الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية وخلال طرحه بحوث حول هذا الشأن،

وبصورة مباشرة وغير مباشرة إلى مسألة ضرورة الحكومة وطرح آراء وأفكار هامة في هذا الشأن توحي باختلاف آراءه وآراء نظراءه في هذا المجال. فهذه النظرية لا تفصل الدنيا عن الأخرة ولا تميّز بين الشأن الدنيوي والأخروي في حياة الإنسان، فالإهتمام الدائم الذي أولاه الملا صدرا بحياة الإنسان من كافة الجوانب والزوايا، أعطت آراءه أهمية بالغة في موضوع الحكومة. فهو في مستهل بحثه يشير إلى أنّ «الدنيا منزل من منازل السائرين في سبيل الله وأنّ نفس الإنسان تسير إلى الله وفي سيرورة دائمة لا تتوقف»، يمهّد لموضوع المراحل والمنازل الذي تمرّ بها النفس في سيرها إلى الله ويرى أنّ هذه المنازل أو المراتب التي تبدأ بخلق النفس البشرية، تتكوّن من أربع مراتب وهي: المرتبة الهيولانية، والجسمانية، والنباتية، والحيوانية. وتتكوّن المرتبة الأخيرة أو الحيوانية من خمسة مراحل هي: الشهوية، والعضبية، والإحساس، والتخيل، والتوهم. وهاتان المرحلتان الأخيرتان أي التخيل والتوهم قد يشار إليها بصورة منفصلة وقد تعتبر مرحلة واحدة في بعض المواضع. لكن في ما يتعلق بموضوع الحكومة يرى الملا صدرا أنّ التخيل غير التوهم وهو شيء مختلف تماماً. ويرى أنّ هذه المراتب من ضروريات المرتبة الحيوانية. وهذه المراحل أو المراتب تنتهي بمرحلة سادسة وأخيرة وهي المرتبة الإنسانية. فقد يقول الملا صدرا: «وفي المرتبة الإنسانية، تبدأ من أولى درجات ومراتب الشرف حتى آخر درجاتها ومراتبها، ثم تأتي المرتبة الملكوتية باختلاف طبقاتها في القرب والبُعد عن المبدأ والخير الأعلى» (صدر المتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٣). يؤكد الملا صدرا أنّ السالك إلى الله يجب أن يمرّ بكل هذه المراتب والمراحل المذكورة لكي يصل إلى الغاية والمنتهى المطلوب. لكن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلّق بطريقة الوصول إلى هذه المراحل. فكيف يمكن للإنسان أن يتجاوز هذه المراتب الستة؟ سوف نتناول هذا البحث في السطور القادمة.

وقد نُقل في موضع من أعمال هذا المفكر أنّه ذكر مراحل ومنازل النفس على

ترتيبها ويذكر بشكل واضح في آخر فقرة من كتابه أنّ الإنسان ما لم يتجاوز جميع هذه المراتب، لا يقدر على نيل «المقصود والمطلوب الحقيقي». لهذا يرى الملا صدرا أنّ جميع بني البشر يسلكون مسيراً واحداً. لكن هل يصل جميع هؤلاء السالكين إلى الغاية القصوى وهل يسير هؤلاء في مسير صحيح وأنهم لا يعدلون عن طريق الصواب أم أن هناك أحداث تغيّر سلوك السالك؟ يجيب الملا صدرا أنّ الإرادة البشرية أو إرادة الإنسان وحريته هي العامل الحاسم في وصول الإنسان من عدمه. فقد يقول: «بعضهم قريب إلى القصد وبعضهم بعيد منه؛ ويتوقف بعض السالكين عن السير والبعض الآخر يعدل عن طريق السلوك إلى الله ويعود إلى الوراء» (الملا صدرا، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٣). إذن تجد أنواع مختلفة من الإنسان في قافلة الكينونة. وفي الحقيقة مآل هذا الأمر يعود إلى عنصر الإختيار في الإنسان، فالإنسان يختار طريقه بحرية وهو من يحدّد طريقة سلوكه وشكل سيره إلى الله. والجدير بالذكر أنّ الملا صدرا يشير إلى هذه النقطة بقوله:

وبعض الناس سواء في طريق الإقبال إلى الله أو طريق الإدبار عنه، سريع السير، وبعضهم بطيء السير، وهذا الإختلاف في السير سببه الحكمة الإلهية في عالم القضاء والقدر في حق بني البشر (صدر المتألهين، ٢٠٠٦م، صص ٣٩٤-٤٩٣).

وفي هذا المضمار يمكن طرح موضوع القضاء والقدر، لكن نظراً إلى أن موضوع المقال لا علاقة له بهذا الموضوع، فطرحه هنا ليس ضرورياً (للمزيد راجع: لك زايي، ٢٠٠٧م، صص ١٣٠-١٥٥).

يرى الملا صدرا أنّ مثل هذا السير لا يمكن أن يخلو من مخاطر وهو بحاجة إلى تمهيد وإعداد يساعد الإنسان على السير في هذا الطريق ويميّز له الصالح عن الطالح والصحيح عن الخطأ ويسير به نحو الغاية المثلى بصورة توصله إليها. فلابد أن ينظر الإنسان إلى معاشه ومعاده معاً ولا يخاز لجهة على حساب أخرى، وهذا التوازن هو أهم قضية أو شرط في السير والسلوك إلى الله. إذ يجب على السالك ألّا يفضل واحد على الآخر أو يهمل واحد منهما. ويرى الملا صدرا أن

هذا الإهتمام بالمعاش والمعاد من واجبات الحكمة وشروطها. ولهذا صرّح بها في مستهل كتاب الأسفار الأربعة العقلية. إذن الإهتمام بموضوع «نظام المعاش»، و«نجاة المعاد»، حسب رأي بعض المفكرين، كان قد حظي باهتمام ملا صدرا البالغ؛ لأنّه بناء على السِيَر الستة التي رسمها للإنسان في السير إلى الله، يؤكد أن « مسألة المعاش» لا يمكن نسيانه ولا يمكن أن ينصب إهتمام الإنسان بالأخرة أو «مسألة المعاد». وبناء على هذا الإستدلال، يمهّد الملا صدرا الطريق لطرح موضوع ضرورة الحكومة. فقد نبه الملا صدرا إلى هذه القضية وأشار إليها في مواضع متعددة منها: «إنّ الأنبياء (صلواة الله عليهم أجمعين) هم رؤساء القوافل وأمراء السائرين إلى الله وأنّ أبدان السائرون مراكب هؤلاء السائرين». يشير الملا صدرا إلى حيثيات وتفاصيل هذا السير والسلوك وضروراته بكل صراحة. والمحصلة هي أنّ القضايا الثالث وهي التربية، والتأديب، والتهذيب يجب أن تكون موضع الإهتمام. فقد يقول هو: «لابد من تربية، وتأديب، وتهذيب هذه المراكب لإتمام السفر إلى الله» (صدرالمتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٣).

إذن الإنسان السائر في هذا الطريق الذي يتجاوز مراتب السير والسلوك، بحاجة ماسّة إلى «التربية، و«التأديب»، و«التهذيب» وقد ذُكرت هذه الشروط الثلاث معاً وعلى نفس الترتيب. صحيح أنّ الملا صدرا قد أشار إلى رئاسة الإنبياء في هذا المسير، لكن يبدو أنّه يرى أنّ وسيلة الوصول إلى الغاية القصوى هي الحكومة؛ ولا يمكن نيل المبتغى إلا في ظل هذه الوسيلة/ الحكومة. بمعنى أنّه في ظل غياب سياسة واضحة ووجود مؤسسات لإتخاذ القرار وإدارة شؤون المجتمع لا يمكن إنجاز هذه المراحل الثلاث. لكن هذا الموضوع يجب أن يُوضع موضع الإهتمام في المراحل الأولى في رحلة السير والسلوك وأنّ السائرين في هذه الدنيا لا يمكنهم تجاهل ضرورة هذه الشروط الثلاث؛ لهذا لابد من وجود آلية تقوم بتنظيم هذه المراحل والتمهيد والإعداد لها حتى تتمّ بصورة صحيحة. ففي الحقيقة الإهتمام بهذه الثلاثية تستوجب الإهتمام المتزامن بالمعاش والمعاد التي

ذكرها في مستهل كتاب الأسفار الأربعة العقلية وقال أنّ واجب الحكمة وسبب وجودها هو تنظيم المعاش والمعاد وإنشاء التوازن بينهما أو إنقاذ المعاد من النسيان. لكن الملا صدرا لم يتطرّق في مقدمة المجلد الأول من مجموعة الأسفار الأربعة إلى هذا الموضوع، لكنّه تناوله بشكل مسهب في رسالة الشواهد الربوبية وتحدث عنه بالتفاصيل. فقد يقول في هذه الرسالة:

أمر المعاش في دار الدنيا وهو عبارة عن تعلّق النفس بالجسم من ضرورات أمر المعاد وهو عبارة عن حالة تعلق النفس بالجسم والرجوع إلى الله والسير والصعود الروحي والدخول إلى حريم الكبرياء، وهذا لا يتسنّى للإنسان إلا أن يكون جسمه سالم ونسله دائم، ونوعه محفوظ (صدر المتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٤).

هذا يؤكد لنا أنّ صدرالمتألهين يقول أنّ موضع نظام المعاش ونجاة المعاد الذي أشار إليه، لا يتسنّى إلا بسلامة الجسم ودوام نسله وحفظ نوعه. لكن إذا أعدنا طرح السؤال السابق في هذا الشأن، عندها يمكن القول أنّ هذه الثلاثية وهي «سلامة الجسم»، و«دوام النسل»، و«حفظ النوع» كيف يمكن أن تتحقق أو ما هي آلية تحقيقها والتلائم بين أجزاءها؟ لاشك أنّ هذه الثلاثية بسبب أهميتها وتأثيرها على الثلاثية السابقة وهي التربية، والتأديب، والتهذيب لدى الملا صدرا ذات قيمة عالية وهذا يوحي بمدى أهمية وضرورة الدولة أو الحكومة في تراث الملا صدرا الفكري:

وهذان الأمران أي أمر المعاش وأمر المعاد لا يتمّ ويتيسّر إلا بتوفّر الأسباب الحافظة لها. تلك الأسباب والشروط التي تحفظ وجودها وتجلب منافعها، وتدفع مضارها وكل ما يؤول إلى فسادها (صدرالمتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٤).

إذن وظيفة المؤسسة التي تتولّى سلامة الجسم، ودوام النسل، وحفظ النوع، تتمثل في قدرتها على حفظ وجود الإنسان وصيانته، وجلب المنفعة له، ودفع الضرر عنه ودفع كل ما يؤدي إلى إفساده. فمن الطبيعي أنّ القيام بهذه الثلاثية لا يمكن إلّا بوجود «قدرة فائقة» حسب تعبير ماكس فيبر. فهذه القدرة الفائقة

هي الجديرة بالقيام بمثل هذا الواجب الخطير. ففي واقع الأمر الحكومة بوصفها أساس الأنظمة وقوام المؤسسات الأخرى والمؤسسة الأقوى، قادرة على القيام بهذا الواجب إلى حد بعيد.

ويؤكد الملاصدرا أنّ بعض هذه الأمور قد وضعها الله في كيان الإنسان لكي يستطيع من خلالها ضمان هذه الثلاثية. لهذا يشير إلى ضروريات والحاجات الأولية لحياة الإنسان في هذه الدنيا ويقول:

لقد خلق الله المأكل والمسكن والملبس وسائر الحاجات لبقاء الإنسان ووضع في جسمه الميل والشهوة إلى الأكل، والشرب، والسكينة لكي يحفظ بواسطة هذه الحاجات صحته وسلامته (صدر المتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٤).



لكن السؤال هو هل تتحقق هذه الضروريات من خلال الإنسان بمفرده أم يجب أن يكون مع الجماعة لكي يتسنّى له نيل هذا الحاجات والوصول إليها؟ فقد كان جواب الملاصدرا على هذا السؤال واضحاً. إذ يرى أنّ الإنسان غير مكتف بذاته ولا يقدر على سدّ حاجاته بمفرده، لهذا إذا أراد سدّ حاجاته فلابد له من العيش مع الجماعة. فقد يقول:

لا يقدر الإنسان على الإكتفاء بنفسه للبقاء، ولا يستغني عن غيره. لأنّ النوع لا يقتصر عليه دون غيره. لهذا لا يقدر على العيش في دار الدنيا إلا من خلال التمدن والإجتماع، والتعاون. لهذا يستحيل وجوده وبقاءه بمفرده (صدرالمتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩١).

ثم يستطرد قائلاً:

لهذا يُخلق من نوعه أفراد عديدون وأحزاب مختلفة، ونتيجة هذا ظهور الضِياع، والعقار، والبلاد المختلفة والمتعددة. فيختلط الناس ببعضهم في المعاملات والمناحكات، والجنايات التي قد يقترفها بعضهم، وعند ذلك سيشعر الناس بالحاجة إلى قانون وناموس يكون ملجأهم وملاذهم والحاكم في ما بينهم في ما اختلفوا فيه. فإن لم يكن هذا الموئل الذي يلوذون إليه في ساعات الشدة أو

الصراع، فسوف تعم الفوضى بلادهم وتتضارب أميالهم وحاجاتهم فيعتدي القوي على الضعيف ويستولي ذو القوّة على من دونه قوةً فيعم الفساد في الجمع وينقطع النسل ويختل النظام ويحدث التغيير في كل شيء. لأنّ غريزة كل فرد تدفعه نحو تحقيق شهواته ومطالبه وأمياله النفسية، وحاجات الحياة والعيش. لهذا يغضب على من يزاحمه في سبيل تحقيق هذه الشهوات ونيلها (صدر المتألهين، ٢٠٠٦م، ص ٤٩١).

المقصود بالتمدن الذي ورد ذكره هو وجود المدنية في الحياة وهي تتجلّى في اجتماع الناس وتعاونهم في ما بينهم. وهي تجلٍ من تجليات ضرورة الحكومة التي يجب أن تكون قادرة على تحديد مسار الإنسان وحركته وتملك القدرة على هدايته إلى الخير والصواب. إذن لا يمكن إنكار أهمية الإجتماع والتعاون أو بتعبير آخر الحكومة، في ظهور التمدن والمدنية والحضارة.

على الرغم من أنّ المباحث الإنتزاعية والإلهيات أخذت حيّزاً كبيراً من فلسفة الملاصدرا ومنظومته الفلسفية خاصة في كتابه الأسفار الأربعة العقلية، بيد أن هذا البحث الذي أستقيناه من مشهد الرسالة الخامسة من الشواهد الربوبية، يتحدث بصورة غير مباشرة عن هذا الموضوع ويشير إلى ضرورة الحكومة بكل صراحة. لهذا يحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة ويجب إيلاء الإهتمام اللازم به للإشراف على موضوع ضرورة الحكومة. خاصة أنّ الملاصدرا يصبّ جل إهتمامه وتأكيده عند الحديث عن ضرورة الحكومة، على الإنسان ويضعه في صلب موضوعه. وعندما يقال أن فلسفة ملاصدرا ترتكز على صيرورة الإنسان وأنّ اللبنة الأساسية لهذه الفلسفة هي صيرورة الإنسان، فإنّ هذا الصيرورة تبلغ ذروتها في هذا الموضوع. فجلّ مساعي الملا صدرا في المحافظة على الإنسان وصيرورته وتكامله وتكوينه بصورة مثالية في ظروف مناسبة يجب أن توفّرها الحكومة أو بتعبير آخر الآليات والأسباب التي تؤمّنها مؤسسة الدولة. بتعبير آخر لا تتوفر هذه الظروف المناسبة إلا في ظل وجود حكومة. يبدو أنّ الملا صدرا

أدرك وجوب التأكيد على وجود أسباب وظروف مساعدة تتجلى في هيئة حكومة.

### ٤. آراء الإمام الخميني رحمه الله

بعد التطرق إلى آراء صدر المتألهين وتحليلها بشكل موجز، يمكن القول أنّ الإمام الخميني قدّم أكثر الآراء والنظريات شمولاً ودقة حول ضرورة الدولة. ففي الواقع عندما نتحدث عن ضرورة وجود الحكومة بوصفها مؤسسة في المجتمع البشري، فإننا نبحث الأدلة والأسباب القائلة بضرورة الحكومة، لهذا يجب تبيين وإيضاح هذه الضرورة من خلال دراسة هذه الأدلة و الأسباب. فقد تحدث الإمام الخميني عن ضرورة الحكومة في كتاب "البيع"، ونظراً إلى أهمية هذا الكتاب سوف نتناوله في هذا المجال. يرى الإمام أنّ هذه الأدلة عقلية وليست فقهية أو نقلية. لهذا يجب التذكير هنا بأنّ توجّه الإمام هو توجّه عقلي ويتناول موضوع الحكومة من هذا منظور. وعلى هذ الأساس وبناء على ما صرّح به الإمام الخميني، فإنّ ضرورة وجود الحكومة في المجتمع تعود إلى الأدلة العقلية التالية:

فإنّ لزوم الحكومة لبسط العدالة والتعليم، والتربية، وحفظ النظم، ورفع الظلم، وسدّ الثغور، والمنع عن تجاوز الأجانب عن واضح أحكام العقول من غير فرق بين العصر (الإمام الخميني، المجلد٢، ٢٠٠٩م، ص ٦٢٠).

يبدو أنّ ما ذكره الإمام الخميني كأدلة تدلّ على ضرورة وجود الحكومة، ورغم إيمانه بأنّ هذه الأدلة هي أدلة عقلية، ويمكن الإستدلال بها في كل العصور والأزمان، إلا أنّه كان يؤمن بنوع من التقييم وتحديد الأولويات؛ وهذا ما يميّز آراءه عن الآراء الأخرى التي تؤمن بضرورة وجود الحكومة. ومن هذا المنظور، العدالة هي الركن الأساس لوجود الحكومة أو تأسيسها. ويقف التعليم والتربية في الدرجة الثانية من السلّم التراتبي من حيث الأهمية. وهذا عائد إلى الأهمية البالغة التي أعطاها المفكرون المسلمون لمسألة التعليم والتربية وما تؤدي من

دور حاسم في المجتمع؛ إذ تشمل العدالة بشكل أو بآخر. كما أنّ توسيع نطاق التعليم وتربية الأفراد في المجالات المختلفة، يساعد في تثقيف المجتمع. لكن يبدو أنّ الأدلة الأربعة الأخرى المتعلقة بضرورة الحكومة، تقوم على الركنين الأولين؛ بتعبير آخر، حفظ النظم ورفع الظلم يمكن أن يكون نتيجة تحقيق العدالة وبسطها. كما أنّ بسط العدالة يؤول إلى بسط التعليم والتربية والعكس صحيح. وفضلاً عن ذلك، تساعد على صيانة الحدود والثغور وتحفظها من تجاوز الأجانب. إذن بسط العدالة في المجتمع وليس تحقيقها فحسب، يؤدي دوراً بارزاً في تأسيس الحكومة وهو يحظى بأهمية بالغة في هذا الشأن. فقد قيل منذ القدم أنّ «العدل أساس الملك». وهذا يوحي بضرورة العدالة وأهميتها. ومن هنا يمكن فهم قول الإمام علي عليه السلام حين قارن الحكومة بالنعل تارة وبعفطة عنز تارة أخرى. لأنّ الحكومة تكون ذات قيمة عندما تكون قادرة على بسط العدل وإزالة الظلم والعسف، وإن عجزت عن هذا فهي تكون محض مؤسسة تُعنى بالنظم والأمن وتنظيم شؤون المجتمع؛ وإن كانت هذه المهام ذات قيمة كبيرة، إلا أنّ الأهم هو بسط العدل.

التأكيد على أهمية العدالة وبسطها تجلّى في أقوال العظماء بصيغ وعبارات مختلفة؛ فهذا الإمام موسى الصدر يقول أنّ واجب الحكومة هو إنشاء التوازن في المجتمع (الصدر، ج١٢، ٢٠١٧م، ص ١٠). فإن قارنّا هذا القول بقول الإمام الخميني فسوف نرى أن إنشاء التوازن في المجتمع قائم على تحقيق العدالة وبسطها. فوجود العدالة وبسطها في المجتمع البشري يؤدي تلقائياً إلى التوازن والتضامن الإجتماعيين. لكن يجب التذكير بأنّ تأكيد الصدر على دور التوازن في مؤسسة الدولة عائد إلى غياب العدالة في تقسيم السلطات في لبنان. بمعنى أنّ السلطات لم توزّع بصورة عادلة بين الفئات والجماعات والطوائف اللبنانية وتعاني الدولة اللبنانية من ثغرات كبيرة بينها وبين المواطن اللبناني وهناك تمييز صارخ في تمثيل هذه الفئات والجماعات في الحكومة اللبنانية. يبدو أنّ التأكيد على التوزان في قطاع الحكومة أو وجود هذا التوازن في داخل الحكومة كمؤسسة معناه أن تقف

الحكومة على مسافة واحدة بين المواطنين وتتحاشى التمييز بينهم على الأساس الطائفي أو العرقي أو غيره. هذا التأكيد على حياد الحكومة في المجتمعات المتنوّعة أو المجتمع الذي يتكوّن من مكونات بالغة التعدد الثقافي، سببه نفس هذه التعدد والتنوّع وهو موضوع هام جداً في الفلسفة السياسية. فقد تظهر أهمية العدالة في هذه المجتمعات أكثر من غيرها.

لكن هذه النظرة لا تقتصر على المجتمع اللبناني وقد تحدث في أي مجتمع بشري. فالهدف هو الإشارة إلى أسباب تأكيد الصدر على العدالة. فقد طرح الإمام الخميني هذه الفكرة حيال المجتمع الإيراني والدول الإسلامية الأخرى. فالعدالة فوق عنصر الزمان ولا تقتصر على أزمنة دون أخرى. فهي مطلب عام طالب به البشر في كل المجتمعات والعصور والأزمان. لهذا تحظى بالأهمية القصوى في هذا الشأن، بل هي العامل الأهم في تأسيس الحكومة. فلولا التأكيد على ضرورة العدالة لما شهد الإنسان مؤسسة الدولة أبداً.

إذن، من منطلق هذه القناعة، يمكن القول أنّ النظم يقف في المرتبة الثانية في سلّم أولويات ضرورة الحكومة. ومدلول النظم هنا مدلول موسّع ويشتمل على معنى الأمن أيضا. لهذا لا يمكن للحكومة ألّا تعتني بالنظم والأمن أو تهمله. فرغم أهمية بسط العدل ومآلات بسط العدالة في المجتمع، إلّا أنّ هذا الأمر لا يتسنّى من دون النظم والأمن. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن تربية المواطن وتهذيبه بصورة صحيحة ومؤثرة، وبهذا يبلغ اللامساواة ذروته في غياب الأمن والنظم. إذن، غياب الأمن سيؤول إلى استفحال اللامساواة ويعمّق الفجوة بين صفوف المجتمع. وبهذا سيؤثر غياب الأمن على جميع ضرورات تأسيس الحكومة. فقد كان استتباب الأمن منذ سالف الأزمان من أهم مسؤوليات الحكومة ومن أبرز الأدلة لإثبات ضرورتها. ولهذا يمكن أن تكون له أولوية قصوى تجلعه فوق الأولويات والضرورات الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية الأمن، إلا أنّ مفهوم العدالة سيبقى المفهوم والمعيار

الأهم والأبرز لتقييم أداء الحكومات والحكم بفشلها أو نجاحها. فهذا المعيار يمنح موطئ قدم مناسب لنقد التوجهات والتيارات الموجودة في كيان الحكومة ويمكن أن يُتخذ كمحك ومقاس لتقييم أداء الحكومات والحكم عليها بالفشل أو النجاح. وبناء على هذا، لا يمكن لأي معيار آخر من بين المعايير الخمسة أن يكون أهم من معيار العدالة لتقييم أداء الحكومة. بل وجود المعايير الأخرى مرهون بمعيار العدالة. فالعدالة هي الركيزة الأساسية للإهتمام بمفهوم الحكومة؛ وغيابها يؤثر سلباً على المسؤوليات والمهام الأخرى المنوطة بالحكومة. فهذه المعايير سوف تظلّ طريقها وتعجز عن أداء مهامها في ظل غياب العدالة، فالعدالة هي البوصلة التي توجّه المعايير والضرورات الأخرى ولا يمكن أن تخدم المجتمع. فإن عجزت الحكومة عن بسط العدل، فسوف تعجز بطبيعة الحال عن بسط التعليم، والتربية، وحفظ النظم، واستتباب الأمن، وتعجز عن التصدي للظلم، بل تكون سبباً للظلم والعسف. ولهذا السبب غياب العدالة يمهّد الطريق للعدو الأجنبي لإجتياح الحدود والتدخل في شؤون البلاد؛ وفي مثل هذه الحال، تواجه الحكومة تحديات جمّة لحماية الحدود والثغور الجغرافية، والحدود الثقافية وتعجز عن صيانة المجالات الإقتصادية والسياسية من الإنهيار والإندثار؛ لأنّ غياب العدالة يؤدي إلى عزوف الشعب عن الحكومة والتمرّد على أوامرها فتحدث فجوات بين الشعب والحكومة يصعب ردمها بسهولة وتتزلزل أركان الدولة فتتكالب الأجانب على احتلال البلاد وتطمع في مواردها وأرضها. ومن جانب آخر، يصبح الإقتصاد في مهبّ الريح ويقف على حافة الإنهيار وتتسع الفجوة بين طبقات المجتمع. وربما يظهر أفراد من داخل كيان الدولة ومفاصلها يُطمعون في مواردها ويستغلون حالة الفوضى لتحقيق مكاسب فردية وفئوية ويفتحون الباب على مصراعيه في وجه كل من هبّ و دبّ وتصبح البلاد ساحة مباحة للأجانب فلا يبقى من إستقلال البلاد إلّا إسمه. ومن هنا لا يمكن مقارنة العدالة بالمعايير والأدلة الأخرى المذكورة حول ضرورة الدولة ووضع كل هذه المعايير في خانة

واحدة. فالعدالة تضع كل المعايير والأدلة تحت عباءتها وجميع هذه الأدلة تدور في فلك العدالة ولا تخرج منها. إذ نرى تأثيرها المباشر على الأدلة الخمسة الأخرى بكل وضوح.

إذن، غياب العدالة وضعف بسطها يؤدي إلى التشرذم والتشتت في المجتمع وتحدث فجوات عميقة بين الشعب والحكومة. فإذا استتب العدل وبُسط في كل مفاصل الدولة، عندها لا يمكن إحداث الشقاق بين الشعب والحكومة أو بين أبناء الفئات الإجتماعية المختلفة، فإن تمتع المجتمع بنعمة العدالة فسوف يكون قادراً على تجاوز جميع العقبات والتحديات مهما كبرت. لكن الجدير بالذكر أن التعليم والتربية يمكن أن يكونا عاملين مساعدين. إذ أن التربية والتعليم عنصران مهمان في ترسيخ العدالة وتوطيد أواصرها في المجتمع البشري. وقد سبق لكاتب المقال أن تطرّق في كتابه "دراسة مقارنة لنظريات ولاية الفقيه" (لك‌زايي، ٢٠١٨م) إلى آراء القائلين بإقامة الحكومة بعد طرحه الآراء المخالفة لإقامتها، لهذا لا نعيد طرحها في هذا المجال. لكن لا يمكن القول بأنّ تغيير موضع بسيط، يمكن أن يقرّب آراء مخالفي إقامة الحكومة إلى آراء القائلين بإقامتها. فحسب رأي الإمام الخميني إذا عجزت الحكومة عن ردود فعل مؤثرة تجاه المعايير الستة الآنفة الذكر، فهي في الواقع قد سلبت أدلة حضورها وأسقطت الأسباب المقامة على إثباتها من حيّز القيمة. من نافل القول أن الحكومة في العصر الحديث أصبحت من أهم مؤسسات المجتمع وأخذت على عاتقها مهام ومسؤوليات لا تُعد ولا تحصى، وسمحت لنفسها بالتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة في الكثير من شؤون الحياة، وهذا ما يجعل هذا الموضوع في غاية الأهمية. لكن نظرية تحجيم الدولة قلّصت دائرة صلاحيات الحكومات واجتزأت مهام الحكومة باتخاذ السياسات العامة وقزّمت مؤسسة الدولة، لصالح القطاع الخاص وغير الحكومي الذي اتسع نطاقه بشكل لا يُصدق. في حين أن المجتمعات النامية لاتزال حكوماتها ترزح تحت وطأة القطاع الخاص والعام و مافتئت حكومات هذه المجتمعات تعاني

من تضخم حجم الحكومة. ولهذا أمامها طريق حافل بالتحديات والمخاطر في هذا السبيل. ولهذا السبب دراسة هذه المجتمعات وحكوماتها وخاصة في ما يتعلّق بالعدالة محفوف بالمخاطر والتحديات. وهذا ما جعل موضوع ضرورة الحكومة يقتصر على الحكومات الصغيرة، أي تلك التي فصلت بين القطاع الخاص والعام.

ربما يمكن القول أنّ هناك معيار آخر جدير بإضفاءه على المعايير الست الأخرى وهو معيار الحرية. فالحرية رغم تحدياتها بحاجة إلى دعم المجتمعات. فالحكومات تمتلك الكثير من الإمكانيات والموارد ولهذا قادرة على بسط الحرية والتأسيس لها. ونظراً لأهمية الحرية في إطلاق المواهب والطاقات الكامنة في المجتمع، فإنّها قادرة على إطلاق هذه الطاقات والمواهب أو كبتها. ربما يقول قائل أنّ الحرية تندرج ضمن إطار العدالة. وهذا القول له جانب من الصحة، لكن نظراً لأهمية للمنهج الذي يمكن أن تعتمده الحرية في المجتمع، فإنّها جديرة بأن تكون معياراً مستقلاً له حدوده وأطاره الخاص. خاصة وأنّ الحرية في التاريخ الإيراني المعاصر وخاصة في الثورتين الكبيرتين الثورة الدستورية والإسلامية، لها مكانة مرموقة في مخيلة المجتمع الإيراني المعاصر، فقد أخذت الحرية على عاتقها حيزا كبيراً من المسؤولية في تحرير الشعب، ولهذا السبب كانت أحدى الشعارات الثلاثة في الثورة الإسلامية وهي: «الإستقلال، الحرية، الجمهورية الإسلامية». وهنا تبدو الحرية أكثر أهمية حتى من العدالة نفسها. ربما يمكن القول أنّ الجانب الأهم في بسط العدالة ونشرها هو حضورها في المجتمع والإهتمام بها كجانب لا غنى عنه. وقد شهد التاريخ الكثير من الحكومات المستبدة التي سلبت الحريات من شعوبها وأقامت حكومات مضطهدة واستبدادية تتكّل بشعبها لديمومة سلطتها، لكن التاريخ يروي لنا مآلات هذه الحكومات وما آلت إليه أوضاعهم وقيام الشعوب عليهم لكبتهم الحرية وكرامة العيش، وهذا يقول لنا أنّ الخطوة الأولى لتحقيق العدالة هي الحرية. لأنّ حرية

المجتمع يضمن لنا تحقيق القطاع الأعظم من العدالة، لذلك يجب توسيع نطاق الحرية لنيل ما تبقى من العدالة.

### ٥. مقارنة أوجه الإختلاف والإئتلاف

المقارنة بين آراء هذين المفكرين توحي لنا أنّ الإمام الخميني يؤكد على بسط العدالة بينما يتطرّق الملا صدرا إلى هذا البحث بصورة مختلفة ويركّز على الإنسان مباشرة. فالإنسان منذ بدء خلقه وتكوينه يحمل على عاتقه الصيرورة والتكامل بكامل إرادته في فضاء القضاء والقدر. فمن خلال هذه النظرة إلى مسألة المعاش وهي حالة تعلق النفس بالجسد، ومسألة المعاد وهي حالة قطع هذا التعلق، يتناول موضوع الإنسان والحرية. فيقدمّ الملا صدرا أمثلة عينية ملموسة ويتحدث عن ثلاثية سلامة الجسم، ودوام النسل، وحفظ النوع. وهذه الثلاثية هي مزيج يجب على الإنسان إعادة صياغة نفسه وصيرورته فيه والسير ضمن هذا المزيج نحو الغاية المثلى. إذن هذا الإختلاف في طرح الموضوع في تراث الملا صدرا والإمام الخميني مشهود بكل وضوح، لكن ما يوضّح لنا واقع الموضوع بصورة أكبر هو أنّ الإمام الخميني كنظيره كان يولي إهتماماً كبيراً بالإنسان، فهو يتحدث عن العدالة من منطلق الإنسان وبسببه. ولهذا يمكن اعتبار هذا الإختلاف في وجهة النظر بأنه يكمل بعضه. كما يمكن مشاهدة هذا الإختلاف في موضوع علاقة الشريعة بالسياسة عند هذين المفكرين، إذ طوّر الإمام الخميني هذه الفكرة من خلال إلقاء نظرة شاملة عليها والإرتقاء بها إلى مستوى آخر من ناحية المضمون.

النقطة الثانية هي أنّ الإمام الخميني تطرّق بصورة مباشرة إلى الأدلة العقلية المتعلقة بضرورة الحكومة، في حين أن الملا صدرا تناول بصورة ضمنية ولوّح إليها من دون تصريح مباشر إلى في نهاية البحث، حيث تحدث عن موضوع السياسة والحكومة. فقد اتضح هنا أن قصده من المؤسسة القادرة على ضمان ثلاثية «التربية»، و«التأديب»، و«التهذيب» من جانب، وثلاثية «صحة الجسم»، و«دوان

النسل»، و«حفظ النوع» من جانب آخر هي الحكومة ليس إلّا. وهذا ما يشير إلى نطاق حضور الحكومة في المجتمع ودورها الحاسم فيه.

والفرق الآخر بين تراث هذين المفكرين هو أنّ مباحث الملا صدرا تتبع إطار منطقياً من ناحية الأسلوب، في حين مباحث الإمام الخميني كانت ترتكز من ناحية المضمون على التقييم وتحديد الأولويات. ربما الفرق بينهم هو أنّ الملا صدرا تناول المباحث المتعلقة بالتقييم إلى جانب إهتمامه بالسيرورة المنطقية لتلك الأبحاث، لكن في الوقت نفسه يمكن القول أنّ إستدلال الإمام الخميني حول ضرورة الحكومة يقوم على إستراتيجية مسبقة وعامة لم تتطرق إلى التفاصيل. في حين أن مباحث الملا صدرا حول هذا الشأن لم تستغن عن الخوض في التفاصيل بل ذكرت تفاصيل دقيقة حول صيرورة الإنسان.

على أيّة حال نظراً إلى أنّ ضرورة الحكومة كانت موضع إهتمام الكثير من التيارات الفكرية والمدراس الفلسفية، فإن تحديد أوجه الفرق والتمايز بين هذه التيارات وبين فلاسفة الحكمة المتعالية يجب أن يكون موضع إهتمام الباحثين في هذه الفلسفة. ربما النظر إلى البحوث السابقة يمكن الباحث من تحديد أوجه التمايز والفرق بين آراء صدر المتألهين وآراء الإمام الخميني. وثمّة أوجه إختلاف أخرى يجب ذكرها لإكتمال البحث وتمام الفائدة وهي:

فضلا عن ما يقال عن ضرورة وجود الحكومة يجب القول أن الحكومة المتعالية (الحكومة الفاضلة والإسلامية القائمة على الحكمة المتعالية) تتحدث لنا عن أهمية مضاعفة حول هذه الضرورة. ولهذا يجب القول أن أولى مهام الحكومة وضرورة وجودها هي توعية الأفراد وتثقيف المواطنين وإخراجهم من ظلمات الجهل إلى نور المعرفة. لهذا يقول الملا صدرا في معرض حديثه عن كبائر الذنوب أن سدّ باب معرفة الله من كبرى كبائر الذنوب وأشدّها وطأة. إذن يمكن القول أنّ الحكومة عند هذا الفيلسوف فضلاً عن مهامها الحديثة وهي توفير الصحة، والسلامة، والتعليم، والتربية لكل المواطنين، هي تمهيد أرضية لازمة لكل هؤلاء

المواطنين لتهذيب النفوس والإرتقاء بمستوى الوعي والفهم، والمعرفة، والإهتمام بالجانب الإنساني والأخلاقي لكل مواطن، وإبعادهم عن الرذائل والمعاصي، وحثّهم على التمسك بالقيم الإلهية وإيقاد جذوة الإيمان في قلوبهم. إذن، إن تمكنت هذه الدولة القائمة على الحكمة المتعالية أن توفّر هذه الظروف فإنها سوف تستطيع خلق مناخ فكري وعقلي ينّمي مواهب الأفراد وقيمهم الأخلاقية.

الوجه المائز الأخر هو الجانب الأخلاقي وبسط الفضائل الأخلاقية في المجتمع وبين المواطنين. ففي الواقع بسط الفضائل الأخلاقية والقضاء على الرذيلة الأخلاقية في المجتمع هي من أبرز ما يميّز الحكومة القائمة على الحكمة المتعالية عن غيرها. وهنا تبرز لنا أهمية الصدق. بمعنى أنّ اللجوء إلى طرق مختلفة للوصول إلى القيم مهمة من هذه الناحية. ولهذا يقول الإمام موسى الصدر أنّ الغاية لا نبرر الوسيلة ولا يمكن نيل الغايات الشريفة عبر وسائل غير شريفة، وأنّ وسيلة نيل الغاية لا يمكن أن تتنافى مع نفسها. فهذا الجانب فضلا عن طابعه الترتيبي، يؤدي إلى تعزيز التضامن بين أفراد المجتمع. لا غرو أنّ الصدق القائم على الحرية وحضور الفضيلة والقيم فيها تكسب معناها عند حضورها في المجتمع.

فضلا عما ورد أعلاه، القضايا الأخرى التي ذُكرت حول أدلة ضرورة الحكومة يمكن أن تكون بمثابة أوجه تمايز واختلاف بين هذه الحكومة وغيرها. خاصة أنّه من الضروري إستخدام شتى الطرق والأساليب لتحقيق العدالة. وأنّ العدالة بوصفها عماد هذه الفضائل يجب أن تكون على رأس أولويات الحكومة؛ فهي تؤدي إلى ظهور الفضائل الأخرى في المجتمع. إذن دور الحكومة في تعزيز هذه الفضائل دور محوري ولا يمكن الإستغناء عنه.

والنقطة الهامة التي يجب الإهتمام بها هي أنّ الحكومة وعمالها لا يمكنهم الإختفاء وراء شعارات مثل الإهتمام بالجانب الروحي للرعية والتموضع وراء شعارات لمّاعة مثل المعرفة والفضيلة وبسط العدالة، وإهمال حياة الناس والشأن الدنيوي وعدم إيلاء الإهتمام بالجانب المادي للمواطن والتملّص من المسؤولية

بذريعة الإهتمام بالجانب الروحي. فقد يجب على الحكومة التخطيط وإدارة شؤون الرعية والعمل الجاد والصادق لتوفير جانب من الرفاه والأمن المادي؛ فلا يمكن تنمية الجانب الروحي لا من خلال توفير العيش الكريم للمواطن. بتعبير آخر، رفاه المواطن وتوفير حاجاته المادية يمهّد للإهتمام بالجانب الروحي والمعرفي والإهتمام بالفضائل والقيم الأخلاقية.

## خلاصة البحث و النتائج

طرح موضوع الحكومة وضرورتها يمكن أن يكون موضوعاً قابلاً للطرح من زوايا مختلفة. بتعبير آخر، يمكن الدفاع عن ضرورتها من مختلف التوجهات والتيارات الفكرية. لكن لا يمكن القول أنّ هذه الضرورة كانت نتاج التجربة المعاشة لجميع المجتمعات البشرية منذ القدم. لكن يمكن القول أنّ مهمة الحكومة الأساسية هي توفير الأمن. فقد كان توفير الأمن من أبرز وأهم مسؤوليات الحكومات على مرّ العصور والأزمان. وذلك لأنّ الأمن هو شرط الحياة ولا يمكن الحديث عن الحياة من دون الأمن. لكن الحديث عن حثيثيات الأمن وطرق توفير الأمن في المجتمعات، حديث متشعب ويمكن تناوله من مواضع مختلفة. فقد كسب مفهوم الأمن منذ القدم معان مختلفة وتوسّعت دلالاته بمرور الزمن وأتسع نطاقه فأصبح يحتوي على مجالات عديدة. إذ لا يمكن توفير الأمن لكل المجالات من خلال الأفراد وحتى من خلال المؤسسات الخاصة من دون اللجوء إلى الحكومة. وهذا ما أظهر مدى ضرورة الحكومة في توفير الأمن لأفراد المجتمع. لكنّ الحكومة يمكن أن تستعين بالمؤسسات الخاصة المعنية بالأمن في هذا الشأن، لكنّها لا تستطيع الإكتفاء بها من دون حمل هذه المهمة على عاتقها. ولا يمكن لأي مؤسسة أن تحلّ محل الحكومة في توفير الأمن.

ونظراً لما تطرّقنا إليه في هذا المقال، ربما يمكن القول أن التجربة المعاشة لمفهوم الحكومة في للتراث الفكري لمفكرين من كبار الفكرين الحكمة المتعالية، لم

تكن نظرة إجتزائية تجاه الحكومة، إذ يرى هذان المفكران أنّ الحكومة يجب أن تكون حاضرة في كل شؤون الحياة. ولكن هذا لا يعني تدخل الحكومة في الشأن الخاص للمواطن، وإنما معناه تبيين وشرح ضرورة وجود الحكومة. وبناء على ما ورد في البحث، ما كان يحظى بأهمية أساسية عند الإمام الخميني هو بسط العدالة، وأنّ قضايا مثل التربية والتعليم، والنظم والأمن، ورفع الظلم، وحفظ النظم، والتصدي للأعداء وصيانة الحدود تأتي في الدرجة التالية. فهذا النظم الذي عبارة عن نظرة تقييمية لأبعاد ضرورة الحكومة، لكن يبدو أنّ الإمام الخميني يرى أنّ تحقيق العدالة في جميع المجالات تؤثر على المجالات الأخرى وتساعد على جعل الأمور في نصابها. ولهذا الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال هذا الطريق. هذا يعني أن هناك الكثير من الواجبات والمهام الملقاة على عاتق الحكومة، ويجب على الحكومة أن تتناول هذه الضرورات بناء على أهميتها وأن تكون قادرة على تحديد هذه الأولويات لكي تساعد الأفراد على تحقيق مطالبهم.

يمكن الحديث عن تحديد الأولويات بإسهاب، لكن نظراً للظروف السائدة في عالمنا المعاصر وتحديد مهام مختلفة للحكومة، نستطيع القول أن الحكومة باتت من أهم ضرورات المجتمعات المعاصرة. ولهذا نرى الملا صدراء أولى إهتماماً بالغاً لموضوع التربية، والتأديب، والتهذيب. فضلا عن ذلك، تطرق بصورة واضحة إلى مسألة المعاش والمعاد بصورة متزامنة ولم يفضل أحدهم على الآخر. ويذكّر أنّ صحة الجسم، ودوام النسل، وحفظ النوع كلها أمور تحظى بأهمية بالغة وهي هذه النظرة متأثّرة من نظرته تجاه المعاد والمعاد. في الواقع تطرّق الملا صدرا من هذه الزواية إلى ضرورة الحكومة وأكّد على ضرورة وجود أسباب ووسائل قادرة على تحقيق هذه الثلاثية الحيوية وهي صيانة الإنسان وحفظه، وجلب المنفعة، ودفع المضار عنه.

إذن على الرغم من إختلاف موضع الملا صدرا والإمام الخميني، بيد أنّ كلا

مفكري الحكمة المتعالية كانا يؤكدان على ضرورة الحكومة. ونظراً لأهمية الإنسان في هذه الحكمة، فإن هذا التأكيد على ضرورة الحكومة سببه حفظ الإنسان والإرتقاء في عالم الأخلاق والقيم؛ حتى يكون قادراً السير والسلوك إلى الله بطريقة صحيحة ويتجاوز مراحل الإنسانية ودرجاتها ويقترب إلى أعلى درجاتها. فتربية الإنسان وسيره في طريق الإصلاح والهداية من أهم القضايا المشتركة بين فلاسفة الحكمة المتعالية، لكن الملا صدراء والإمام الخميني طرحا أدق وأعمق البحوث والقضايا في هذا الشأن.

# فهرس المصادر


١. الإمام الخميني. (١٣٨٨ش). البيع (المجلد٢، الطبعة الثالثة). طهران: مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني﵀.

٢. الصدر، السيد موسى. (١٣٩٦ش). مصيرة الإمام السيد موسى الصدر: حركة أمل وسياسة والإقتصاد (المجلد١٢، تأليف: يعقوب ضاهر). طهران: مؤسسة دراسات الإمام موسى الصدر

٣. صدرالمتألهين الشيرازي. (١٣٨٥ش). الشواهد الربوبيه في المناهج السلوكية (المترجم: جواد مصلح). طهران: منشورات: سروش.

٤. صدرالمتألهين الشيرازي. (١٩٨١م). الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة (٩ج). بيروت: دار احياء التراث.

٥. لك زايي، شريف. (١٣٩٦ش). فلسفه سياسى صدرالمتألهين (الطبعة الثانية). قم: مركز دراسات العلوم والثقافة الإسلامية.

٦. لك زايي، شريف. (١٣٩٧ش). بررسى تطبيقى نظريه‌هاى ولايت فقيه (الطبعة الرابعة). قم: مركز دراسات العلوم والثقافة الإسلامية.

٧. لك زايي شريف. (١٣٩٩ش). حكمت سياسى متعاليه. قم: مركز دراسات العلوم والثقافة الإسلامية.